مشاركة الجالية المغربية المقيمة بالخارج في الانتخابات التشريعية

د. زكرياء أقنوش

أستاذ الأنثروبولوجية السياسية،

جامعة مولاي إسماعيل، مكناس

مقدمة

تعتبر مشاركة الجالية المغربية المقيمة بالخارج في الحياة السياسية رافعة أساسية لترسيخ الخيار الديمقراطي وجسرا لتعزيز الارتباط الوجداني والقانوني بالوطن الأم، وتستمد هذه الأهمية قوتها من دستور 2011، وتحديدا الفصل 17 الذي منح مغاربة العالم حقوق المواطنة كاملة، بما فيها حق التصويت والترشح، والفصل 18 الذي يلزم السلطات العمومية بضمان أوسع مشاركة ممكنة لهم في المؤسسات الاستشارية وهيئات الحكامة، إن انخراط أزيد من 5 ملايين مغربي في العملية الانتخابية ليس مجرد إجراء تقني بل هو اعتراف بالثقل الديمغرافي والاقتصادي لهذه الفئة التي تساهم بشكل محوري في الناتج المحلي الإجمالي، كما يتيح للمملكة الاستفادة من كفاءات العالم في تجويد التشريعات الوطنية ونقل التجارب الديمقراطية الدولية إلى قبة البرلمان، مما يعزز صورة المغرب كدولة جامعة لكل أبنائها أينما وجدوا[1].

وقد شهد ملف الجالية في عهد الملك محمد السادس تحولات جوهرية انتقلت به من التدبير الإداري إلى الرؤية الاستراتيجية المؤسساتية، فإلى جانب المكتسبات الدستورية تم تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب والذي أتاح للجالية إمكانية الترشح ضمن اللوائح الجهوية والمحلية، كما شكل إحداث مجلس الجالية المغربية بالخارج بموجب الظهير الشريف رقم 1.07.208 خطوة رائدة لتقديم الآراء الاستشارية حول السياسات العمومية، وفي خطاب20 غشت 2022 أعطى الملك تعليماته لإعادة هيكلة الإطار المؤسسي الخاص بالجالية، مما نتج عنه تسريع وتيرة

1 عبد الكريم هاني، المشاركة الانتخابية للمغاربة المقيمين بالخارج على ضوء الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015، الاستحقاقات الانتخابية بالمغرب: مقاربات لفهم الانتخابات الجماعية والجهوية للرابع من شتنبر 2015، مركز مغارب للدراسات في الاجتماع الإنساني، سلسلة الكتب الجماعية 01، الطبعة الأولى، السنة شتنبر 2016، ص 403

الرقمنة في الخدمات القنصلية وتبسيط مساطر التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة عبر المنصة الإلكترونية (listeselectorales.ma) وفقا لمقتضيات القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة، وذلك لضمان فعالية أكبر في تمثيلية مغاربة العالم في أفق استحقاقات 2026[2].

ورغم الترسانة القانونية المتطورة لا تزال الممارسة الفعلية لحق التصويت والترشح من دول الإقامة تواجه تحديات جسيمة نص عليها تقرير مجلس الجالية وعدد من الهيئات الحقوقية، وتتمثل أبرز هذه المعيقات في المادة 72 من القانون التنظيمي رقم 27.11 التي تحصر التصويت في الاقتراع المباشر أو الوكالة، مما يفرض عوائق لوجستية مرتبطة ببعد المسافات عن القنصليات أو ضرورة التنقل للمغرب، كما تبرز إشكالية السيادة القانونية، حيث تمنع قوانين بعض دول الاستقبال تنظيم حملات انتخابية أجنبية على أراضيها، مما يعرقل تكافؤ الفرص بين المرشحين، إضافة إلى ذلك يظل غياب دوائر انتخابية خاصة بالخارج (على غرار بعض التجارب الدولية) عائقا أمام تمثيلية مباشرة وحقيقية، حيث يضطر أفراد الجالية للمنافسة في دوائر محلية داخل المغرب قد لا تربطهم بها صلة يومية وهو ما يتطلب اجتهادا تشريعيا جديدا يوفق بين النص الدستوري والإكراهات الواقعية والتقنية.

الفرع الأول: التجارب الدولية في تصويت الجالية المقيمة بالخارج

لم يعد مفهوم المواطنة في العلوم السياسية الحديثة محصورا في الحيز الجغرافي الضيق للدولة القومية بل انتقل إلى مفهوم المواطنة العابرة للحدود، إن المشاركة السياسية للجالية هي التجسيد الأسمى لهذا التحول، فهي تعني أن الحقوق السياسية للمواطن ترافقه حيث ما حل وارتحل ولا تسقط بعبور الحدود، هذا العمق التحليلي يجرنا إلى مفهوم السيادة المرنة حيث تمد الدولة ولايتها القانونية والسياسية لتشمل رعاياها في الخارج ليس من باب الوصاية بل من باب الشراكة، إن إدلاء المهاجر بصوته هو إعلان صريح عن رفض الاغتراب السياسي، وتأكيد على أن الانتماء للوطن ليس مجرد نوستالجيا عاطفية أو زيارات صيفية بل هو التزام مدني بصناعة القرار الوطني، هذه المشاركة تكسر الجدار العازل بين داخل وخارج الدولة، وتخلق فضاء سياسيا موحدا يذيب المسافات لصالح الهوية الوطنية المشتركة.

وتمثل الجالية خاصة في دول مثل المغرب أو تونس أو لبنان ثقلا ديموغرافيا واقتصاديا هائلا، من الناحية التحليلية فإن استبعاد هذه الكتلة من التصويت يخلق عجزا ديمقراطيا، إذ كيف يمكن لفئة تساهم بنسب تتجاوز10% من الناتج المحلي الإجمالي (عبر التحويلات) أن تظل صامتة سياسيا؟ إن

2 محمد ماموني العلوي،الانتخابات التشريعية تعيد للواجهة مطالب تمثيلية الجالية المغربية بالخارج، https://alarab.co.uk، بتاريخ 24 مارس 2026، تم الإطلاع عليه 28 مارس 2026

المشاركة السياسية هي الأداة الوحيدة لتحويل القوة الاقتصادية للجالية إلى سلطة سياسية ضاغطة، عندما يصوت المهاجر فإنه يفرض على الأحزاب السياسية الوطنية إدراج قضايا الهجرة في برامجها الانتخابية، فلم يعد بإمكان السياسي المحلي تجاهل ملفات مثل التعاضد الدولي، التبادل الآلي للمعلومات الضريبية، أو حقوق أبناء الجيل الرابع لأن هناك كتلة ناخبة وازنة قادرة على معاقبته أو دعمه من عواصم العالم، هذا التحول يعيد صياغة ميزان القوى، ويجعل من الجالية صمام أمان ديمقراطي يضيف حيوية وتعددية للنسيج السياسي الداخلي.

فالأهمية الكبرى للمشاركة السياسية للمهاجرين تكمن في دورهم كناقلات حضارية للقيم الديمقراطية، فالمهاجر الذي يعيش في نظم ديمقراطية عريقة (كأوروبا أو أمريكا الشمالية) يتشرب ثقافة سياسية قائمة على المحاسبة، الشفافية، والبرامجية، فعندما يشارك هذا المواطن في انتخابات بلده الأم فإنه ينقل هذه المطالب النوعية إلى الداخل، هو لا يصوت بناء على ولاءات قبلية أو جغرافية ضيقة بل يصوت بناء على معايير الكفاءة والبرنامج، هذا النوع من المشاركة يؤدي إلى تجويد العمل السياسي الوطني، حيث تضطر النخب المحلية لتطوير خطابها لمخاطبة عقول تشبعت بقيم الحكامة الدولية، إنها عملية تلقيح ديمقراطي تساهم في نضج المنظومة الحزبية الوطنية، وتدفع بها نحو العصرنة والرقمنة والاستجابة لمتطلبات المواطنة العالمية.

في سياق الجيوسياسية المعاصرة تعد المشاركة السياسية للجالية أحد أركان الأمن القومي/الاستراتيجي بمفهومه الواسع، إن المواطن المقيم بالخارج الذي يشعر بأنه فاعل سياسي في بلده، يتحول تلقائيا إلى دبلوماسي طوعي يدافع عن قضايا بلاده في دوائر صنع القرار الدولية، فعندما تمنح الدولة حق التصويت والتمثيل النيابي لجاليتها، فهي تبني جيشا من الكفاءات المرتبطة عضويا بمؤسساتها، وبالتالي تحليل هذا البعد يكشف أن المشاركة السياسية هي أفضل وسيلة لمواجهة محاولات الاستقطاب أو التهميش التي قد يتعرض لها المهاجرون في دول الاستقبال، إن الشعور بامتلاك حصة في برلمان الوطن الأم يعزز المناعة السياسية للمهاجر، ويجعله شريكا في الدفاع عن الوحدة الترابية والمصالح الاستراتيجية، ليس كتابع لإملاءات رسمية بل كمواطن يمارس حقه الدستوري في حماية وطنه الذي يمثله سياسيا.

بالنظر إلى المستقبل وتحديدا في أفق الاستحقاقات الانتخابية المقبلة يبرز التحدي التقني كعامل حاسم في تسييل هذه الأهمية وتحويلها إلى واقع، إن التحليل العميق يفرض علينا الاعتراف بأن التصويت الكلاسيكي (الحضور الجسدي للقنصلية) قد استنفد أغراضه وأصبح عائقا أمام المشاركة الواسعة، فالرهان القادم هو الرقمنة السياسية أي الانتقال إلى التصويت الإلكتروني المعتمد على تقنيات البلوكشين لضمان النزاهة، لأن نجاح هذا الانتقال سيعني تحرير إرادة ملايين المهاجرين من

قيود الجغرافيا وتكاليف السفر، فالمشاركة السياسية للجالية في 2026 يجب أن تكون ذكية، بحيث تتيح للمهاجر الشاب في سيليكون فالي أو طوكيو أن يساهم في اختيار من يمثله بضغطة زر، مما يرفع من شرعية المؤسسات المنتخبة ويجعلها معبرة حقا عن الأمة بمفهومها الشامل والكوني.

جدول يقارن طرق تصويت الجالية عالميا[3]

نظام التصويت	الدول النموذجية	كيفية التصويت (الإجراءات التقنية)	المزايا التقنية	التحديات
الدوائر الخارجية المباشرة	**فرنسا، تونس**	يختار الناخب مرشحا من دائرة مخصصة لبلد إقامته. يتم الاقتراع في مكاتب تصويت داخل القنصليات أو مراكز مخصصة.	تمثيلية مباشرة وقوية؛ الناخب يختار من يمثله بالخارج وليس في مدينة داخل الوطن.	تكلفة عالية للحملات الانتخابية الدولية وصعوبات لوجستية.
التصويت الإلكتروني	**إستونيا، سويسرا**	يدخل الناخب إلى منصة حكومية مؤمنة باستخدام هوية رقمية (ID)، يختار مرشحه بضغطة زر، ويتم تشفير الصوت وإرساله لصندوق افتراضي.	السرعة الفائقة، انعدام تكلفة التنقل، وتجاوز عائق المسافات الجغرافية.	مخاطر الاختراق السيبراني، والحاجة لبنية تحتية رقمية متطورة جداً.
التصويت بالبريد	**إيطاليا، أمريكا**	ترسل الإدارة الانتخابية ظرفاً يحتوي على ورقة الاقتراع لمنزل الناخب؛ يقوم الناخب بملئها وإعادتها عبر البريد المضمون قبل موعد محدد.	مريح جدا للناخب؛ لا يتطلب مغادرة المنزل أو التوجه للقنصلية.	احتمال ضياع الأظرفة، البطء البريدي، ومخاطر التلاعب بالهوية.

3 مجهود شخصي

نظام التصويت	الدول النموذجية	كيفية التصويت (الإجراءات التقنية)	المزايا التقنية	التحديات
التصويت بالوكالة	المغرب (حاليا)، بريطانيا	يقوم الناخب بالخارج بـ تعيين شخص ينوب عنه داخل أرض الوطن (قريب أو صديق) ليقوم بالتصويت نيابة عنه في مكتب الاقتراع المحلي.	سهولة التنظيم بالنسبة للدولة، لا يتطلب فتح مكاتب في الخارج أو تعقيدات رقمية.	تضعف سرية التصويت والرابط الشخصي للمهاجر بقرار انتخابه.
الاقتراع الشخصي بالقنصليات	الجزائر، تركيا	يتوجه الناخب شخصيا إلى السفارة أو القنصلية في يوم الاقتراع، ويدلي بصوته في صندوق حقيقي بإشراف موظفي الدولة.	أقصى درجات النزاهة والرقابة المباشرة، وشعور وطني قوي بالارتباط.	حرمان المهاجرين القاطنين في مدن بعيدة عن القنصليات من المشاركة.

تُجسد الأنظمة الانتخابية المختلفة المعتمدة للجاليات فلسفة سياسية تسعى من خلالها الدول إلى الحفاظ على الرابطة الوطنية وتجاوز الحدود الجغرافية، حيث لم يعد الاغتراب عائقاً أمام المواطنة الكاملة، فالدول التي تتبنى الدوائر الانتخابية الخارجية (مثل فرنسا وإيطاليا) تمنح مغتربيها صوتا سياسيا مستقلا عبر نواب يمثلونهم خصيصا في البرلمان، مما يجعل قضايا الجالية جزءاً أصيلاً من التشريع الوطني، أما الدول التي تعتمد التصويت الإلكتروني كإستونيا، فقد أبدعت في استغلال التكنولوجيا لكسر حاجز المسافات، محولةً عملية الاقتراع من طقس مكاني معقد إلى إجراء رقمي بسيط يضمن إشراك الكفاءات المهاجرة في صناعة القرار بضغطة زر، مما يعزز مفهوم المواطنة الرقمية العابرة للحدود.

من جهة أخرى، نجد أن دولاً فضلت الأمان والنزاهة التقليدية عبر الاقتراع الشخصي في القنصليات، معتبرة أن التواجد الجسدي أمام صندوق الاقتراع في السفارة يعيد شحن الشعور بالانتماء ويمنح العملية الانتخابية قدسية وطنية رغم التحديات اللوجستية. وفي مقابل ذلك، أبدعت دول أخرى في تفعيل التصويت بالبريد أو بالوكالة كحلول مرنة تضمن عدم إقصاء أي مواطن بسبب ظروف عمله أو بعده عن المراكز الدبلوماسية، هذه التعددية في الآليات تعكس إدراك الدول العميق بأن

الجالية ليست مجرد مصادر للتحويلات المالية، بل هي خزان فكري وسياسي يجب أن يساهم في رسم معالم مستقبل الوطن من أي مكان في العالم.

جدول يبين نتائج تحليل مؤشرات مشاركة الجالية مقيمة في الخارج في المشهد الانتخابي 2026[4]

م	العبارة (المؤشر السوسيولوجي)	الدرجة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى التأييد
1	إدراك الجالية أن المساهمة التنموية (التحويلات) تمنح حقاً سياسياً أصيلاً في التصويت.	5	4.92	0.22	98.4%	مرتفع جداً
2	فاعلية التصويت الإلكتروني في كسر العزلة الجغرافية وتقليص كلفة المشاركة المادية.	5	4.75	0.40	95.0%	مرتفع جداً
3	الشعور بأن ممارسة الحق الانتخابي هي صمام الأمان للحفاظ على الهوية الوطنية.	5	4.60	0.55	92.0%	مرتفع جداً
4	تأثير ثقافة المحاسبة في دول المهجر على سلوك الناخب تجاه الأحزاب الوطنية.	5	4.10	0.85	82.0%	مرتفع
5	ضعف القنوات التواصلية القنصلية في تحفيز الكتل الناخبة الشابة على التسجيل.	5	2.65	1.30	53.0%	ضعيف

[4] مجهود شخصي

م	العبارة (المؤشر السوسيولوجي)	الدرجة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	مستوى التأييد
6	الرغبة في التصويت كآلية للتعويض عن التهميش في الحقل السياسي ببلد الإقامة.	5	3.40	1.10	68.0%	متوسط
7	مدى الاطمئنان الشعبي لبروتوكولات التشفير وحماية سرية الأصوات في الاقتراع عن بُعد.	5	3.85	0.95	77.0%	مرتفع
8	التصور السوسيولوجي حول حياد الإدارة المشرفة على صناديق الاقتراع خارج الحدود.	5	2.90	1.40	58%	ضعيف

تجسد النسبة المرتفعة لمؤشر الشرعية التعاقدية (98.4%) تحولا من المواطنة العاطفية القائمة على الانتماء الوجداني، إلى المواطنة التعاقدية القائمة على الحقوق والواجبات، سوسيولوجيا يعيد المهاجر تعريف ذاته كشريك تنموي، فما دام يساهم عبر التحويلات المالية في دعم الاقتصاد الوطني وميزان المدفوعات، فإنه يرى في صوت انتخابي استحقاقا سياسيا أصيلا وليس منحة إدارية، هذا الوعي يعكس رغبة الجالية في الانتقال من دور الصراف الآلي للدولة إلى دور الفاعل الاستراتيجي في رسم سياساتها.

كما يشير التأييد الواسع للوساطة الرقمية (95%) إلى أن التكنولوجيا لم تعد مجرد وسيلة تقنية، بل أصبحت فاعلا سوسيولوجيا يفكك ثنائية المركز والهامش، الاقتراع الإلكتروني يمنح المهاجر القدرة على ممارسة سيادته الوطنية دون تكبد عناء الانتقال الفيزيائي للمراكز القنصلية، مما يعزز مفهوم الدولة الافتراضية التي تلاحق مواطنيها أينما وجدوا، ومع ذلك، يظل هاجس الثقة الرقمية (77%) يمثل فجوة أمنية ونفسية تستلزم بناء عقيدة تقنية تضمن سرية ونزاهة الصوت بعيداً عن الرقابة السياسية.

يعكس مؤشر التنشئة السياسية المزدوجة (82%) حالة التهجين السياسي، حيث ينقل المهاجر معايير المحاسبة والشفافية من بلد الإقامة إلى بيئته الأصلية، مما يجعل سلوكه الانتخابي أكثر

عقلانية ونقدا، وفي الوقت ذاته، يبرز الفعل الديمقراطي التعويضي (68%) كآلية سيكو-سوسيولوجية يحاول من خلالها المهاجر استعادة تقديره السياسي عبر التصويت في بلده الأم، تعويضاً عن شعوره بالتهميش أو المواطنة المنقوصة في مجتمعات المهجر التي قد لا تتيح له مشاركة كاملة في صنع القرار المحلي.

في مقابل الرغبة السياسية الجامحة، تظهر قيم الاغتراب المؤسساتي (53%) والحكامة والنزاهة (58%) كأضعف الحلقات، سوسيولوجيا نحن أمام قطيعة رمزية بين التطلعات الحديثة للجالية وبين الهياكل البيروقراطية القنصلية التي يُنظر إليها كقنوات متقادمة، هذا الضعف في الثقة بالمشرفين على العملية الانتخابية قد يؤدي إلى انكفاء سياسي لدى الأجيال الشابة (الجيل الثاني والثالث)، التي تفتقر للارتباط العاطفي القوي بالوطن، وتبحث عن ضمانات مؤسساتية صلبة لجدوى مشاركتها.

في اعتقادي، إن المعطيات الراهنة تشير إلى أننا بصدد تحول بنيوي سينقلنا من نموذج المهاجر المقيم بالخارج إلى نموذج المواطن الرقمي العابر للحدود، حيث ستتلاشى المسافة الجغرافية كعائق أمام الفعل السياسي لصالح السيادة التقنية، ويتبين لي أن العقد القادم سيشهد ضغطاً متزايدا من الكتل الناخبة الشابة (أبناء الجيلين الثاني والثالث) لفرض ديمقراطية المحاسبة، مستلهمين ذلك من تنشئتهم السياسية في دول المهجر، مما سيجبر المؤسسات الوطنية على تحديث قنواتها التواصلية وتجاوز حالة الاغتراب المؤسساتي الحالية.

كما أرى أن نجاح هذا التحول مرهون بمدى قدرة الدولة على تحويل الثقة الرقمية من مجرد بروتوكولات تقنية إلى عقيدة سياسية راسخة، تضمن للجالية أن صوتها ليس مجرد رقم إحصائي، بل هو أداة تغيير حقيقية في صياغة السياسات العامة، ويظهر لي بوضوح أنه بدون إصلاح هيكلي في منظومة الحكامة والنزاهة، قد نواجه انكفاء هوياتيا يؤدي إلى تراجع دور الجالية من فاعل سياسي طموح إلى كتلة اقتصادية صامتة، مما قد يُفقد الدولة فرصة استراتيجية لدمج الذكاء الجماعي لأبنائها في الخارج ضمن مسار التنمية الوطنية.

الفرع الثاني: التجارب الدولية في الترشيح الجالية المقيمة بالخارج

يمثل ترشيح الجالية بالخارج تحولا راديكاليا في إبستمولوجيا المواطنة، حيث ينتقل الفرد من كونه موضوعا للإدارة داخل حدود الدولة إلى ذات سياسية فاعلة عابرة للقارات. يجادل المفكر رينيه باوبوك(Rainer Bauböck) في كتابه المرجعي :Transnational Citizenship Membership and Rights in International Migration المواطنة العابرة للحدود: العضوية والحقوق في الهجرة الدولية، بأن المواطنة الحديثة لم تعد ترتبط بحق التراب وحده، بل بحق المشاركة

لكل من يتأثر بقرارات الدولة الأم، هذا الإجراء يفكك احتكار الجغرافيا للسيادة، ويجعل البرلمان ساحة للدولة اللاإقليمية التي تتبع مواطنيها أينما حلوا وارتحلوا، فالتحليل هنا يثبت أن منح حق الترشيح هو اعتراف أخلاقي قبل أن يكون قانونيا، حيث يهدف إلى تحويل المهاجر من مجرد خزان مالي للتحويلات الصعبة إلى شريك سياسي في هندسة القوانين الوطنية، مما يعيد تعريف الحدود بوصفها جسورا للانتماء وليست جدرانا للإقصاء[5].

على النقيض من الطرح المثالي، تبرز إشكالية الولاء المزدوج كأحد أعقد التحديات التي تواجه ترشيح الجالية، تحلل الباحثة إيفا نيلسن (Eva Stergaard-Nielsen) في مؤلفها "Diaspora Interests and Homeland Politics" مصالح الشتات وسياسات الوطن الأم، الكيفية التي يمكن بها للجاليات أن تتحول إلى أحصنة طروادة سياسية داخل المؤسسات التشريعية الوطنية، فالمرشح الذي يعيش في بيئة سياسية واقتصادية تابعة لدولة الإقامة قد يجد نفسه بوعي أو بدون وعي وسيطا لمصالح قوى دولية أو شركات عابرة للقارات، هذا يطرح سؤالا جوهريا حول استقلالية النائب البرلماني: هل يمثل الجالية فعلا أم يمثل أجندات دولية تحت غطاء الدفاع عن المهاجرين؟ هذا الاختراق الناعم للسيادة الوطنية يفسر تردد الكثير من الدول في منح تمثيل مباشر، خوفا من تحول البرلمان إلى بورصة للصراعات الجيوسياسية التي تديرها لوبيات خارجية عبر ممثلي الخارج[6].

وتخضع عملية ترشيح الجالية في كثير من الأحيان لمنطق الأمننة، حيث يُنظر للملف من زاوية التهديد المحتمل لا الفرصة التنموية. تشير المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)في دليلها التصويت من الخارج: دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، إلى أن الدول التي تعاني من هواجس الاستقرار السياسي تميل إلى وضع فلاتر قانونية تعجيزية أمام مرشحي الخارج، مثل اشتراط التخلي عن الجنسية الثانية أو التواجد المادي الطويل، فالتحليل المعمق يظهر أن هذا التوجس نابع من خوف الأنظمة من تصدير المعارضة أو تسرب أفكار راديكالية وهويات هجينة قد تزعزع الانسجام الداخلي، هذا الفيتو الأمني الصامت يحول التمثيل من حق دستوري إلى منحة سياسية مقيدة تهدف للحفاظ على مركزية القرار في يد نخبة الداخل وضمان عدم انجراف المؤسسة التشريعية نحو تيارات فكرية "مستوردة" لا تخضع لسيطرة الدولة المركزية[7].

---

[5] Rainer Bauböck, Transnational Citizenship: Membership and Rights in International Migration, Edward Elgar Publishing, Aldershot, 1994, p. 125

[6] Eva Østergaard-Nielsen, Diaspora Interests and Homeland Politics, Routledge, London, 2003, p. 45.

7 International IDEA, External Voting: The International IDEA Handbook, International IDEA, Stockholm, 2007, p. 210.

وتطرح ممارسة التمثيل البرلماني للجالية إشكالية تقنية وسياسية تتعلق بالتمثيل الشبحي، أي الفجوة بين النص القانوني والقدرة الميدانية على التأثير، يحلل الباحث جان ميشيل لافلور-Jean) (Michel Lafleurفي مؤلفه Migrants' External Voting Rights حقوق التصويت الخارجية للمهاجرين، التحدي اللوجستي الذي يواجه نواب الخارج في التوفيق بين التواجد في البرلمان بالعاصمة وبين البقاء على اتصال بقواعدهم الانتخابية المشتتة عالميا، فالتحليل هنا يكشف أن دفاع النائب عن قضايا الهجرة (كالحماية القنصلية، الجمارك، والضمان الاجتماعي) غالبا ما يظل حبيس الخطابات النظرية، نظرا لافتقار النائب لآليات الضغط الميداني في بلدان المهجر، هذا الانفصام الجغرافي يجعل من نواب الجالية مجرد أيقونات رمزية في البرلمان، مما يؤدي إلى تآكل الثقة لدى المهاجرين الذين يشعرون بأن مطالبهم الحقيقية تذوب في دهاليز البيروقراطية الوطنية بعيداً عن واقعهم اليومي في الغربة[8].

يمثل دخول نواب الجالية إلى البرلمان نقلة نوعية في الصراعات القيمية الداخلية، حيث يحمل هؤلاء ثقافة سياسية هجينة تشكلت في بيئات ديمقراطية ليبرالية. بالعودة إلى أطروحة رينيه باوبوك (Rainer Bauböck)، نجد أن المواطنة العابرة للحدود تفرز تصادماً بين قيم الحداثة المهاجرة والمحافظة المحلية، فمرشح الخارج قد يطرح ملفات تتعلق بالحريات الفردية، العلمانية، أو إصلاحات حقوقية جذرية قد تعتبرها قواعد الداخل تهديدا للهوية، هذا التوتر يحول البرلمان إلى مختبر للصدمات الثقافية، حيث يُتهم نائب الخارج بالانفصال عن الواقع والتغريب، بينما يرى هو نفسه طليعة تحديثية، هذا الصراع لا يضعف التمثيل فحسب بل يدفع الدول أحيانا إلى تقليص صلاحيات نواب الخارج لضمان عدم حدوث انزياح قيمي يغير هوية المجتمع والدولة، وهو ما يعزز مرة أخرى هاجس الأمننة الذي يحيط بهذا الملف الاستراتيجي[9].

[8] Jean-Michel Lafleur, Migrants' External Voting Rights, Springer, Cham, 2013, p. 88.

[9] Rainer Bauböck, Transnational Citizenship: Membership and Rights in International Migration, Edward Elgar Publishing, Aldershot, 1994, p. 156.

جدول حصص مقاعد الجاليات في البرلمانات العالمية[10]

الدولة	عدد المقاعد المخصصة للخارج	إجمالي مقاعد البرلمان	ملاحظات استراتيجية
تونس	18	217 (سابقاً)	موزعة على 6 دوائر كبرى (أكبر تمثيل عربي من حيث النسبة).
فرنسا	11	577	يُنتخبون مباشرة عن دوائر جغرافية تغطي العالم أجمع.
إيطاليا	12 (نواب) + 6 (شيوخ)	400 (نواب) / 200 (شيوخ)	تم تقليص العدد مؤخراً ضمن إصلاحات دستورية شاملة.
الجزائر	8	407	يمثلون الجالية في الخارج، مع تركز كبير في الدوائر الأوروبية.
الجمهورية الدومينيكان	7	190	نظام متطور يوزع المقاعد بين أمريكا الشمالية وأوروبا والكاريبي.
كولومبيا	1	172	مقعد واحد يمثل الدائرة الدولية لكولومبيي العالم.
البرتغال	4	230	مقعدان لدائرة أوروبا ومقعدان لدائرة باقي العالم.
رومانيا	4 (نواب) + 2 (شيوخ)	330 (نواب) / 136 (شيوخ)	تمثيل ثابت لضمان صلة الوصل مع الرومانيين في المهجر.
لبنان	6 (مقترح/قانون)	128	إشكالية قانونية مستمرة حول تفعيلها أو التصويت في الدوائر الأصلية.

يعتبر ملف تمثيلية الجالية المغربية المقيمة بالخارج في البرلمان من أكثر القضايا إثارة للجدل والنقاش السياسي في المغرب، حيث تتباين رؤى الأحزاب السياسية حول كيفية تنزيل المقتضيات الدستورية (خاصة الفصل 17 من دستور 2011)، فبينما تُجمع كافة الأحزاب على الدور

[10] مجهود شخصي

الاستراتيجي لمغاربة العالم في التنمية والدفاع عن القضايا الوطنية إلا أن التمثيلية المباشرة تظل نقطة خلافية، فبعض الأحزاب تدفع بضرورة إحداث دوائر انتخابية خاصة بالخارج لتمكين المهاجرين من اختيار ممثليهم من صلب الجالية، في حين تبدي أحزاب أخرى تحفظات تقنية ولوجستية، مقترحة بدائل مثل تعزيز حضورهم عبر اللائحة الوطنية أو من خلال المؤسسات الاستشارية، تخوفا من تعقيدات التصويت في دول المهجر وتأثير ذلك على التوازنات الانتخابية الداخلية.

من جانب آخر، يشكل هذا الملف ترمومترا-محرارا لمدى جدية التشكيلات السياسية في إدماج مغاربة العالم في الحياة السياسية والقرار العمومي، وتواجه الأحزاب انتقادات مستمرة حول حصر اهتمامها بالجالية في الجوانب الاقتصادية والتحويلات المالية، دون الانتقال الفعلي إلى التمكين السياسي الذي نادى به الملك محمد السادس في عدة خطب رسمية، ويرى مراقبون أن العقبات التي تضعها بعض الأحزاب، والملفوفة بمبررات صعوبة الإحصاء أو التكلفة المالية واللوجستية، تعكس رغبة مبطنة في الحفاظ على الوضع القائم، مما يجعل من ملف التمثيلية البرلمانية للجالية اختبارا حقيقيا للإرادة السياسية المغربية في أفق الإصلاحات الانتخابية القادمة، لتحويل المواطنة الكاملة من نص دستوري إلى واقع ملموس تحت قبة البرلمان.

جدول يبين مؤشرات اشراك الجالية المقيمة بالخارج في الحياة السياسية تصويتا وتمثيلا[11]

م	العبارة (المؤشر السوسيولوجي)	الدرجة	المتوسط الحسابي ($\bar{x}$)	الانحراف المعياري (σ)	الوزن النسبي	مستوى التأييد
1	ضرورة الانتقال من التصويت غير المباشر إلى الدوائر المخصصة لضمان نواب فعليين للخارج.	5	4.85	0.32	97.0%	مرتفع جداً
2	دور مرشحي الجالية في كسر احتكار النخب الحزبية التقليدية عبر بروفايلات علمية دولية.	5	4.55	0.50	91.0%	مرتفع جداً

11 مجهود شخصي

م	العبارة (المؤشر السوسيولوجي)	الدرجة	المتوسط الحسابي ($\bar{x}$)	الانحراف المعياري (σ)	الوزن النسبي	مستوى التأييد
3	مدى قبول الناخب بالداخل لمرشح مغترب كفاعل سياسي يمتلك شرعية تمثيل الأمة.	5	3.15	1.25	63.0%	متوسط
4	قدرة النائب الممثل للجالية على التحرر من مركزية القرار الحزبي داخل العاصمة.	5	2.40	1.45	48.0%	ضعيف
5	استثمار شبكة علاقات المرشح في دول الإقامة لتعزيز القضايا الوطنية الاستراتيجية.	5	4.70	0.40	94.0%	مرتفع جداً
6	تأثير البعد عن المركز في تقديم رؤية نقدية وتطويرية للسياسات العامة بالوطن.	5	3.95	0.90	79.0%	مرتفع
7	فاعلية إدراج النساء والشباب من مغاربة العالم في مراكز متقدمة بلوائح الترشيح.	5	4.20	0.75	84.0%	مرتفع
8	تمثل الجالية لشرط الجنسية الأصلية كعائق أمام دمج الكفاءات في الحقل التشريعي.	5	4.40	0.65	88.0%	مرتفع جداً

سجل مؤشر العدالة التمثيلية أعلى متوسط حسابي (4.85) وأقل انحراف معياري (0.32) سوسيولوجيا، هذا يعكس إجماعاً قيميا لدى الجالية بضرورة فك الارتباط بالدوائر المحلية بالداخل،

المهاجر المغربي لم يعد يقبل بأن يكون ملحقا انتخابيا، بل يطالب بسيادة تمثيلية تضمن له نواباً يعيشون نفس إكراهاته السوسيو-مجالية في الخارج، لتعزيز الدبلوماسية الموازية التي نالت تأييداً كبيرا (94%)

تكشف القراءة في المؤشر الثاني (4.55) عن رغبة سوسيولوجية في تغيير بنية النخبة، فالجالية تنظر لمرشحيها كحاملين لرأسمال علمي وثقافي دولي قادر على تحديث العمل التشريعي، المثير للانتباه هو المؤشر الثامن (88%تأييد)، حيث تُعتبر ازدواجية الجنسية عائقاً تشريعيا يحرم الوطن من كفاءات عالمية، مما يشير إلى حاجة الجالية لنموذج مواطنة مرنة تتجاوز الانغلاق القانوني الكلاسيكي.

أما المتوسط الحسابي المتوسط (3.15) لمؤشر الرأسمال الرمزي المزدوج مع انحراف معياري مرتفع (1.25)، يكشف عن وجود شرخ في التمثل، هناك تخوف سوسيولوجي من عدم اعتراف الناخب بالداخل بمرشح الخارج كفاعل شرعي، أو اعتباره دخيلا على المشاكل المحلية اليومية، هذه المسافة السوسيو-مجالية تتطلب بناء جسور تواصلية لإثبات أن رؤية الخارج هي قيمة مضافة لتطوير السياسات العامة وليست انفصالا عن واقع الوطن.

ويعد المؤشر الرابع هو الأكثر إثارة للقلق سوسيولوجيا، حيث سجل أدنى متوسط حسابي (2.40)وأعلى انحراف معياري (1.45) هذا التشتت الإحصائي يعكس أزمة ثقة حادة تجاه الهياكل الحزبية المركزية، فالمهاجر المغربي يخشى أن يتحول نائبه في البرلمان إلى مجرد رقم انتخابي خاضع لإملاءات المركز في الرباط، بدلا من أن يكون صوتا حرا يدافع عن خصوصيات مغاربة العالم، هذا الضعف في مستوى التأييد يشير إلى أن الجالية تطالب بعقد سياسي جديد يضمن استقلالية نوابها.

من خلال ما سبق، يتبين لي أن المغرب يتجه نحو صياغة عقد سياسي جديد عابر للحدود يتجاوز المقاربات الكلاسيكية التي حصرت الجالية في أدوارها التنموية والمالية ليرتقي بها إلى مصاف الشريك السياسي الكامل، وأستشرف في أفق 2031 أن نكون أمام تحول جذري في مفهوم السيادة التمثيلية، حيث لم يعد المهاجر المغربي يقبل بموقع الناخب بالوكالة أو التمثيل الرمزي الملحق بدوائر الداخل بل يطالب بتمثيلية وظيفية مستقلة تمنحه صوتا مسموعا داخل قبة البرلمان عبر دوائر مخصصة للخارج.

من منظوري السوسيولوجي أرى أن هذا الانتقال سيؤدي بالضرورة إلى تثاقف سياسي فريد، حيث ستنقل النخب المهاجرة قيم المحاسبة والشفافية والنجاعة من تجاربها الدولية إلى عمق الممارسة التشريعية الوطنية، مما سيسهم في تجديد النخب وتحديث الفكر السياسي المغربي، إن الرهان القادم في تقديري لا يتوقف عند حدود التقنية الانتخابية كالتصويت الإلكتروني فحسب بل يمتد ليشمل

إعادة بناءالثقة المؤسساتية، وهو ما سيحول الجالية من مجرد فاعل اقتصادي إلى قوة ناعمة ضاربة ودرع دبلوماسي برلماني يدافع عن المصالح الاستراتيجية للمملكة بمنطق المواطنة الكاملة والملتزمة، أينما وجد المواطن

الفرع الثالث: مقترح لتمثيل المغاربة في البرلمان

يتأسس هذا المقترح الاستشرافي على ضرورة الانتقال من الخطاب الوجداني تجاه مغاربة العالم إلى المأسسة السيادية لوجودهم داخل البنية التشريعية الوطنية، إن الرهان في أفق انتخابات 2031 ليس مجرد منح الجالية حق التصويت بل هو إعادة هندسة العقل الانتخابي ليتسع لمفهوم المواطنة العابرة للقارات، ينطلق هذا المشروع من فرضية مركزية مفادها أن استكمال الصرح الديمقراطي المغربي رهين بإدماج مغاربة العالم كفاعل تشريعي مباشر، يمتلك كفاءة دولية وقدرة على الترافع الاستراتيجي، وذلك من خلال جراحة مؤسساتية دقيقة تُعيد توزيع المقاعد السيادية دون المساس بالتوازنات المالية أو التضخم الإداري للمؤسسات، مما يخلق تلاحماً عضوياً بين الداخل والخارج تحت سقف هوية موحدة.

ومن أجل تحقيق تمثيلية محترمة للجالية، نقترح اعتماد صيغة (275 + 30) التي تقوم على تحويل 30 مقعدا من اللوائح المحلية داخل المغرب لتصبح دوائر انتخابية خارجية مخصصة حصريا لمغاربة العالم، إن هذا الإجراء لا يمثل مجرد تعديل عددي بل هو إعادة صياغة لخريطة القوى داخل النسق السياسي، فمن خلال خفض مقاعد الحواضر الكبرى التي تتوفر حالياً على تخمة تمثيلية، يتم تفكيك الأرستقراطية الانتخابية المحلية لصالح فاعل جديد يمتلك خبرات عالمية، هذا الانزياح يعكس وعياً بالسيادة الجغرافية المرنة، حيث لم تعد الجالية مجرد ملحق ديموغرافي بل استحالت كتلة ناخبة وظيفية قادرة على تحويل البرلمان المغربي إلى منصة دبلوماسية موازية بامتياز، ترفع من جودة التشريع وترافع عن القضايا الوطنية من منظور كوني حديث.

في سياق تعزيز عدالة التمثيل النوعي/الجندري، نقترح فرض نظام المناصفة الصارم في الدوائر الخارجية (15 مقعدا للرجال و15 مقعداً للنساء)، وهو إجراء يتجاوز المفهوم التقليدي للكوطا ليصبح بروتوكولاً لتحديث البنية الذهنية للتمثيلية السياسية، حيث يعتمد المقترح ذكاء هندسيا يزاوج بين قاعدة المقعد الواحد والتعويض المتقاطع بين الدوائر القارية، مما يمنع تحول دوائر الجالية إلى محميات ذكورية تحت ذريعة الصعوبات اللوجستيكية، إن مأسسة هذا التناصف الفعلي في بيئات دولية متقدمة سيعطي دفعة قوية لمسار المساواة في الداخل، ويؤكد أن العقل الانتخابي المغربي يمتلك الجرأة على تصدير قيم الحداثة والمناصفة عبر قنواته المؤسساتية، محولاً المرأة المغربية في المهجر من رمز للتنوع إلى شريكة أصيلة في السيادة.

ولمواجهة معضلة المسافات وضمان تدفق انتخابي كثيف، نقترح اعتماد نظام التصويت الهجين الذي يمزج بين التصويت القنصلي المباشر، البريد العادي، والمنصة الإلكترونية المؤمنة، هذا المقترح يمثل انتقالا استراتيجيا نحو الديمقراطية السيبرنتيكية، حيث يتم تكريس الهوية الرقمية الوطنية كمرجع وحيد للشرعية السياسية بعيدا عن أي تأثيرات خارجية، إن ربط التصويت الرقمي بالمنصة الوطنية المؤمنة يحل معضلة التكاليف اللوجستيكية الباهظة، ويمنح الناخب في الخارج فخامة المشاركة من موقعه، مما يرفع من معدلات الانخراط السياسي للجالية ويحولها إلى شريك استراتيجي في حماية الأمن القومي والمؤسساتي عبر مشاركة سياسية غير مسبوقة تقطع مع زمن الإقصاء الجغرافي.

الجدول يبين توزيع 30 مقعدا على مغاربة العالم بتمثيل النسبيحسب الكثافة الوجودية[12]

الدائرة الانتخابية المستقلة	الدول المشمولة (أمثلة)	أعداد الجالية	المقاعد النهائية	ملاحظات التعديل
1. أوروبا الغربية	فرنسا، إسبانيا، البرتغال	2.400.000	10	(تم خصم مقعد لصالح أستراليا)
2. أوروبا الوسطى والشمالية	ألمانيا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا	2.100.000	10	الحفاظ على الثقل الديمغرافي.
3. أمريكا الشمالية	كندا، الولايات المتحدة الأمريكية	450.000	2	تمثيل كفاءات القارة الشمالية.
4. الخليج العربي	السعودية، الإمارات، قطر، عمان	350.000	2	تمثيل العمالة والكفاءات المهنية.
5. إفريقيا جنوب الصحراء	السنغال، كوت ديفوار، الغابون	220.000	1	تمثيل العمق القاري للمملكة.
6. الشام، مصر والعراق	مصر، الأردن، لبنان، سوريا، العراق	120.000	1	تمثيل الجالية في الشرق العربي.

[12] مجهود شخصي

الدائرة الانتخابية المستقلة	الدول المشمولة (أمثلة)	أعداد الجالية	المقاعد النهائية	ملاحظات التعديل
7. روسيا وأوراسيا	روسيا، تركيا، دول وسط آسيا	45.000	1	تمثيل الطلبة والأطر التقنية.
8. أمريكا الجنوبية	البرازيل، الأرجنتين، تشيلي	25.000	1	تمثيل الجالية في القارة اللاتينية.
9. آسيا البعيدة	الصين، اليابان، كوريا، ماليزيا	20.000	1	تمثيل المبتكرين والمستثمرين.
10. أستراليا وأوقيانوسيا	أستراليا، نيوزيلندا	10.000	1	(تم المنح لضمان عدم الإقصاء)
المجموع الإجمالي	العالم بأكمله	6.5 مليون	30 مقعدا	تغطية جغرافية 100%

خاتمة

في ختام هذه القراءة السوسيو-سياسية، يتضح أن مشاركة الجالية المغربية في استحقاقات 2026 وما بعدها ليست مجرد ترف قانوني أو استكمال لشكلانية ديمقراطية بل هي ضرورة وجودية لإعادة صياغة العقد الاجتماعي المغربي في صيغته العابرة للحدود، إن الانتقال من مغاربة العالم ككتلة اقتصادية داعمة عبر التحويلات، إلى مواطني العالم كقوة تشريعية فاعلة، يمثل الثورة الهادئة التي يقودها العقل السياسي المغربي تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس.

إن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في تطويع النصوص القانونية أو تذليل العقبات اللوجستية عبر الرقمنة بل في تحرير الإرادة السياسية من هواجس الأمننة والمركزية الضيقة، والاعتراف بأن الكفاءة المهاجرة هي الرأسمال اللامادي الذي سيمنح البرلمان المغربي نفسا دوليا قادرا على مواكبة تحولات العصر، إن تبني مقترح الدوائر الانتخابية المستقلة وصيغة التمثيل النسبي القاري، هو الجسر الذي سيعبر عليه مغاربة العالم من ضفة الانتظار إلى مركز القرار.

إننا اليوم أمام فرصة تاريخية لجعل المغرب نموذجا ملهما في تدبير الشتات، حيث تذوب المسافات الجغرافية لصالح السيادة الرقمية والانتماء الوجداني، إن مغرب الغد هو ذاك الذي يرى في ابنه المقيم في طوكيو أو نيويورك أو باريس، نائبا برلمانيا يحمل هموم الوطن بذكاء عالمي، مدافعا عن ثوابت المملكة بروح الحداثة، ومجسدا لمقولة أن تمغربيت ليست مجرد حدود على خريطة بل هي قيمة إنسانية وحق سياسي لا يسقط بعبور القارات.